السياسة الروسية في آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة

تتمتع آسيا الوسطى بأهمية كبرى على الصعيد الإقليمي والدولي مما يجعلها تشكل قوة مؤثرة في النظام الدولي، تستمد هذه القوة من خصوصياتها الجيوستراتيجية و الجيوسياسية و الجيوبترولية التي تكون أحد أهم عناصر وخصائص هذه المنطقة. يشير مفهوم الأهمية**الجيوستراتيجية و الجيوسياسية والجيوبترولية** إلي تلك الأهمية التي تتخطى الإطار الجغرافي الإقليمي والمحلي و الخصائص السكانية و القوة الاقتصادية إلى مجال أوسع ذات بُعد عالمي يؤثر على العالم ككل.

لذلك فإن دراسة الخصوصيات أو المميزات الجيوستراتيجية لبقعة أو لدولة معينة، لا تقتصر على التحديد الوصفي الجامد للمعالم الأرضية من وجهة النظر الفلكية أو الجغرافية. بل يجب أن تتعدى ذلك إلى قيمتها السياسية والإستراتيجية التي تصقل للإقليم شخصيته المميزة وتوجه سياسة دوله الداخلية والخارجية لضمان مصالحها التي تعتبرها حيوية لاستمرارها وتطورها. لا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، فالخصوصيات الجيوستراتيجية تؤخذ بالحسبان عند عقد التحالفات الدولية و الإقليمية, وتتوقف عليها الكثير من القرارات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية في مجال السياسة الخارجية. هذه الفكرة التي عبَّر عنها **نابليون بونابرت**[1] حين قال ما معناه أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية.

تحقيقاً لهذه الغاية , يجب أن تهدف أية دراسة للخصوصيات الجيوستراتيجية لموقع آسيا الوسطى إلى استشراف ما يقدمه هذا الموقع من تفرد وتميز، لكي ننفذ إلى أغوار هذه المنطقة الحيوية من العالم متلمسين عناصر نموها وتطورها في بُعدها التاريخي مروراً بحاضرها من أجل استشراف مستقبلها وتأثيرها على مجرى الأحداث الإقليمية والدولية.

---

[1] **ناپوليون بوناپرت** (Napoléon Bonaparte,) كان يعرف باسم الامبراطور **ناپوليون الأول** ,كان قائدا عسكريا و سياسيا و إمبراطور للفرنسيين فى أوائل القرن التاسع عشر

ومن ثم , إمكانية فرض دولها لنفسها كلاعبين جيوبوليتيكيين رئيسيين على مسرح العلاقات الدولية.

أولاً : التسمية و الموقع

عرفت منطقة آسيا الوسطى تاريخياً بإسم تركستان او آسيا الداخلية, أو بلاد ما وراء النهر, كما كانت تعرف في فترة الخلافة الإسلامية. جغرافياً، تعتبر منطقة جغرافية مغلقة تقع في قلب قارة آسيا, وهي تضم كلاً من أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان. تغير اسم المنطقة بعد أن تولى **جوزيف ستالين** حكم الإتحاد السوفياتي خلفاً **للينين** حيث أطلق على هذه المنطقة الجغرافية إسم آسيا الوسطى وقام بتعميمه على كافة الكتب الجغرافية و الدوائر الحكومية.

تبلغ مساحة دول آسيا الوسطى حوالي أربعة ملايين كيلومتر مربع أي ما يساوي حوالي 29,5% من مساحة الدول العربية. وتمتد من ساحل بحر قزوين غرباً حتى تخوم منغوليا بمحاذاة الصين و روسيا غرباً و من شمال أفغانستان جنوباً حتى حدود روسيا الجنوبية شمالاً.

ثانياً :الأهمية الجيوستراتيجية و الجيوبوليتيكية .

تعتبر آسيا الوسطى بالرغم من الحجم المحدود لدولها و من قلة عدد سكانها ذات أهمية جيوبوليتيكية في كافة النظريات الجيوبوليتيكية . فبالإضافة إلى ما تملكه من مصادر للطاقة و خاصة ثروات حوض بحر قزوين إلا أنها تعتبر سدادة القنينة للدخول إلى العمق الأوراسي . اكتسب الموقع الجغرافي الإستراتيجي لآسيا الوسطى ، مكانة كبيرة وموقعاً مميزاً في كافة النظريات الجيوبوليتيكية. فقد اعتبر مكايندر[1]، صاحب نظرية قلب العالم، آسيا

[1] عالم جيوبوليتيك بريطاني(1861-1947) , درس في أوكسفورد ثم عين مديراً لمعهد العلوم الإقتصادية في لندن وانتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني لمدة 12 سنة , صاحب نظرية **قلب الأرض** التي تقول بأن بأن من يسيطر على قلب الأرض (أورآسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا - أوروبا - أفريقيا) وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله.

الوسطى من الأماكن الإستراتيجية المركزية من الكرة الأرضية التي تؤدي السيطرة عليها إلى السيطرة على العالم. تبيّن لمكايندر أن قارات العالم القديم الثلاث متصلة فيما بينها وتؤلف قارة واحدة أسماها "أوراسيا" أو بالجزيرة العالمية نظراً لكونها محاطة بالمياه من كافة الجهات. واعتبر مكايندر أن منطقة القلب التي تتألف من الجزء الشرقي من أوروبا والجزء الغربي من آسيا تمثلان قلب هذه الجزيرة العالمية التي تؤمن السيطرة عليها السيطرة على كافة القارة الأوراسية، وبالتالي على كل العالم. تبرز هذه النظرية أهمية منطقة آسيا الوسطى لكونها تمثل المتغير الجيو–ستراتيجي اللازم للسيطرة على المساحات البرية الكبرى التي تمثل قلب أوراسيا حسب مكايندر . فالسيطرة على هذه المنطقة تشكل تهديداً لا يمكن إغفاله للعمق الحيوي الروسي شمالاً . كما تهدد العمق الحيوي الصيني بسبب قربها من القلب الاقتصادي للصين.

بالإضافة إلى ذلك، فالسيطرة على هذه المنطقة تمنح صاحبها الأفضلية الإستراتيجية من خلال قدرته على التأثير على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية جنوباً و العمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي . نستنتج من كل هذا التوصيف أن آسيا الوسطى تشكل جيوبوليتيكياً البوابة التاريخية التي يجب أن تمر منها أية قوة برية ناشئة من أجل الوثوب الإستراتيجي على قلب أوراسيا و بالتالي السيطرة على العالم حسب أفكار نظرية مكايندر. بالتالي كان لزاماً على من يريد أن يحكم سيطرة على قلب أوراسيا أن يعمل أولاً على تأمين منطقة آسيا الوسطى ويحكم سيطرته عليها.

تعززت المكانة الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية لآسيا الوسطى نتيجة المتغيرات الدولية الجديدة وتراجع الدور الجيوبوليتيكي لمنطقة البحر المتوسط لصالح المحيط الهندي حيث تم تحديد المنطقة التي سوف تشهد الحراك الجيوبوليتيكي مستقبلاً. فهذه المنطقة تمتد من القرم في البحر الأسود حتى مقاطعة زيانجينج الصينية، وهي تجاور الحدود الجنوبية لروسيا، ثم نزولاً إلى المحيط الهندي ومنه غرباً لتشمل منطقة آسيا الوسطى وصولاً إلى البحر الأحمر ثم شمالاً لتشمل تركيا رجوعاً إلى القرم. تتميز هذه المنطقة بعدم الاستقرار الجيوبوليتيكي والسياسي كونها تضم كتلة سكانية ضخمة عرقياً وغير مستقرين سياسياً كما تجاور هذه

المنطقة أهم القوى العالمية الصاعدة كالهند والصين وتضم أهم مناطق الطاقة العالمية كآسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين.

ثالثاً الأهمية إقتصادية

أثبتت الحروب والنزاعات الدولية أن الطاقة تعادل القوة. فمن يمتلك مصادر الطاقة من غاز ونفط يمتلك القوة والسيطرة. لذلك شكل مصادر الطاقة الجائزة التي تتمحور حولها كل السياسات والاستراتيجيات والخيارات، ومصدراً للتنافس والأزمات والحروب.

بالتالي تحول هذا المنتج لمالكيه من عامل تنمية وازدهار إلى عامل انهيار لمفاهيم السيادة والاستقلال حيث احتل النفط و الغاز دوراً سياسياً وعسكرياً في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية من جهة , ولعبا دوراً بارزاً في إعادة تحديد المصالح الحيوية و الجيوبوليتيكية للدول من جهة أخرى . " تمتاز هذه المنطقة بأهمية اقتصادية من خلال موقعها الجغرافي ومواردها المهمة. فهي تشاطىء بحر قزوين الغني بالموارد من جهة، وتشكل من جهة أخرى عقدة طرق برية وتمديدات انابيب الغاز والنفط من الشرق الأوسط وقزوين باتجاه الصين او منها باتجاه البحر الاسود وتركيا والبحر المتوسط, ومن الأخيرة باتجاه الخليج العربي الفارسي عبر إيران, وأفغانستان وباكستان باتجاه المحيط الهندي. يضاف إلى ذلك غنى هذه المنطقة بالنفط والماء والمعادن الثمينة"[1].

إن من شأن دول آسيا الوسطى في حال تمكنت من إيصال نفطها إلى الأسواق الغربية عبر أنابيب نفط لا تمر عبر أراض خاضعة للسيطرة الروسية أن تصبح بسهولة من الإقتصاديات المهمة وأن تضعف الموقع الإستراتيجي لروسيا غبر كسر غحتكار الغاز الروسي للأسواق الأوروبية. "كما أن إحكام السيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية و الجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية و روسيا و الصين و غير ذلك من الطرق و الممرات التي تتيح ضبط التفاعلات و العلاقات البينية التي تربط

[1] أحمد علو , **دول آسيا الوسطى أو الستانات الخمسة** , مجلة الجيش ، العدد 329 , تشرين الثاني 2012 .

بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى"[1].كما "تحتوي دول آسيا الوسطى على احتياطات بترولية تعادل في كميتها تلك الموجودة في دول الخليج"[2].

فمنطقة بحر قزوين توازي في أهميتها منطقة الخليج العربي حيث " تشير التقديرات إلى أن منطقة بحر قزوين تحتوي على ما يقارب 250 مليار برميل من النفط القابل للإستخراج ، كما تقدر كمية الإحتياطي المحتملة بأكثر من 200 مليار برميل و تعد الدول آسيا الوسطى المشاطئة للبحر ، كازاخستان، تركمنستان ، بالإضافة إلى أذربيجان محور إهتمام الشركات العاملة في قطاع البترول"[3]. لم تكن هذه الإكتشافات لصالح الروس استراتيجيا فهي ممكن أن تشكل بديلاً استراتيجياً و مثالياً لأوروبا عن الغاز الروسي كما أن هذه الإكتشافات ستكون المدخل الذي سيلج منه الغرب إلى هذه المنطقة التي لا طالما اعتبرها الروس فناءهم الخلفي لاسيما أن البنية النفطية التي خلفها السوفيات في هذه البلدان تعتبر متهالكة و لا تصلح لمواكبة الطفرة في الإنتاج المتوقعة لذلك كان لزاما على هذه الدول للبحث عن بدائل في الغرب . منذ تولي الرئيس بوتين السلطة في روسيا إعتمد سياسة خارجية تهدف إلى إعادة النفوذ الروسي في منطقة حوض قزوين إلى سابق عهده لإعتقاده أن الهيمنة الروسية على ثروات البحر ستوفر لها قوة إقتصادية جديدة تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية و بالتالي تدفعها نحو الأمام من أجل أن تعود قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة إقتصادياً .

بالإضافة إلى النفط فإن دول آسيا الوسطى تتمتع بثروات كبيرة من المعادن فأوزبكستان على سبيل المثال تمتلك في أراضيها كميات كبيرة من الذهب و الفضة و اليورانيوم و النحاس و الزنك بالإضافة إلى الغاز الطبيعي و الفحم الحجري فهي تحتل المركز السادس في إنتاج الذهب و المركز الرابع عالمياً من حيث احتياطات النفط الخام . " و طاجكستان

---

[1] إبراهيم عرفات ،آسيا الوسطى : التنافس الدولي في منطقة مغلقة , مجلة السياسة الدولية , عدد 167 , بيروت،2007,ص 125 .

[2] المرجع نفسه ص 168 .

[3] أحمد طاهر ، **استغلال ثروات بحر قزوين : الفرص و المعوقات** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 180 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2010 ،ص 167 .

تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات و قيرغيزستان ترقد على مناجم هائلة من الذهب. "[1]

رابعاً دراسة جيوسياسية

تساهم الخصوصيات الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي في تحديد حجم وقوة التأثير الجيوسياسي لهذا الموقع، خاصةً أن هذا التأثير هو انعكاس طردي لمتطلبات الواقع الجغرافي. بل إن الكثير من المواقع الجغرافية تشكل بحد ذاتها قيمة جيوسياسية يمكن تحويلها – بشرط توفر عوامل معينة– إلى قوة جيوسياسية فاعلة ومؤثرة في العلاقات الإقليمية والدولية، وبالتالي تتحول هذه البقعة أو هذه الدولة إلى دولة مؤثرة جيوسياسياً ضمن محيطها الذي يتوسع أو يضيق تبعاً لعناصر قوتها الداخلية (النظام السياسي، درجة التقدم، القدرة على الحشد الداخلي، القوة الاقتصادية، التماسك الداخلي) من جهة، وتغير الظروف الإقليمية والدولية من جهة أخرى. أما في حال عدم توفر هذه العوامل، تصبح المميزات الجيوستراتيجية التي يقدمها الموقع الجغرافي عديمة الجدوى والفائدة. بل ممكن أن ينعكس أثرها سلباً نتيجة تحول الدولة إلى دولة متأثرة جيوسياسياً يقتصر دورها الإقليمي على التلقي بدون أي تأثير على مسرح العلاقات الإقليمية والدولية. بل يتعدى ذلك إلى تحريك أطماع الدول المحيطة، الأكثر قدرة ، للسيطرة على هذه المنطقة الجغرافية.

لعل هذا الوصف الأخير ينطبق إلى حد كبير على منطقة آسيا الوسطى التي تحولت فيها الجغرافيا إلى همّ ضخم يثقل التاريخ، فلا تزال هذه المنطقة، رغم توفرها على إمكانات هائلة من عوامل القوة، استراتيجياً وجيوسياسياً، مطمعاً للإمبراطوريات والقوى العظمى التي تهدف إلى السيطرة عليها؛ فالهيمنة على آسيا الوسطى تعني أيضاً التحكم في العلاقات البيئية لدولها وعلى مسارات التفاعل واتجاهاته وأهدافه. خاصة أن الباب في آسيا الوسطى اليوم مفتوح على مصراعيه أمام الإختراق الخارجي سواء كان إقتصادياً أو ايديولوجياً و ثقافياً،

---

[1] مقالة بمجلة السياسة الدولية بعنوان : **آسيا الوسطى و القوقاز :تشابك الثروات و الأعراق و المصالح الدولية** , بيروت 2002 ، ص 17 .

لأن هذه المنطقة تحولت مثل الكثير من المناطق إلى حلبة للتنافس المحموم بين القوى الكبرى بحيث تقرر سياستها منافسات عالمية كبيرة تتجاوز قدرتها .

من الناحية الجيوسياسية لا يمكننا اعتبار آسيا الوسطى مساحة جغرافية جامدة. ولكنها جيوسياسيا تشكل جزء هام من منظومة إقليمية تتسع و تضيق وفقا للمتغيرات الجيوبوليتيكية و الجيوسياسية التي تطرأ على النظام العالمي من جهة وعلى القواعد التي تحكم الإقليم من جهة أخرى. لذلك يمكننا الجزم أن منطقة آسيا الوسطى لا تقتصر من الناحية الجيوسياسية على دولها الست بل تتوسع ليبلغ تأثيرها دولا أخرى تشاركها العرق و اللغة والتاريخ كتركيا وأذربيجان وجورجيا.

إن النظام الجيوسياسي لمنطقة أسيا الوسطى هو نظام إقليمي متأثر بإمتياز ما معناه أن أسيا الوسطى جيوسياسيا هي متأثرة بالنظام الدولي ولم تكن يوماً بقعة مؤثرة فيه. وهنا تبرز الإشكالية الجيوسياسية التي وقعت فيها هذه الدول بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي . فبعد سقوط الإتحاد السوفياتي و الستار الحديدي تغير الواقع الجيوسياسي 180 درجة حيث وجدت دول اسيا الوسطى نفسها فجأة في مرحلة سميت بمرحلة السيولة الإقليمية أي أن القوى العالمية و الإقليمية تستطيع بسهولة النفاذ إليها و ممارسة التأثير الجيوسياسي على دولها متأثرةً- كغيرها من المناطق الإستراتيجية- بولادة صورة تاريخية جديدة للنسق العالمي نتيجة التحولات الإستراتيجية التي أفرزتها الساحة الدولية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي. فثنائية التواجد القطبي على أرض العالم الثالث و التي كانت المحرك الأساسي لصياغة استراتيجيات الدول قد انتهت بنهاية الحرب الباردة . و بدأت معظم الدول التي تأثرت بهذا الصراع في إعادة رسم استراتيجياتها بهدف إعادة ترتيب أوراقها في البيئتين الإقليمية و الدولية.

شكل هذا النسق الجديد فرصة ذهبية لمنطقة آسيا الوسطى خاصة مع حاجتها إلى شركاء خارجيين جدد، سياسيا و اقتصادياً ، يساعدونها على التعرف على النظام الجديد ويمكنونها من الإندماج لمحاولة فهم طريقة توزيع الأدوار وصياغة أنماط و أشكال التفاعلات المحلية و الإقليمية بعيداً عن الدور الروسي التي لا تزال دول المنطقة تحمل تجاهه شكوكاً تاريخية عميقة .

فمن جملة ما أورث الإتحاد السوفياتي لدول آسيا الوسطى النخب الحاكمة التي لاقت صعوبة في السير في ركب الديموقراطية و لم تستطع التخلص من أثقال و موروثات الحقبة السوفياتية و خاصة في ما يرتبط بطبيعة أنظمة الحكم ما جعل السياسات الخارجية حكرا على نوع من الأوليغارشية المسيطرة التي تبحث عادةً في الخارج و ليس في الداخل عن مظلة حماية تكون مخصصة لحماية النظام و ليس لحماية الوطن.

ومن تركة الإتحاد السوفياتي أيضاً، تبرز مجموعة من المشاكل الديموغرافية والحدودية مردها إلى النقطة التالية، فخلال العهد السوفياتي قامت القيادة المركزية الشيوعية بتنظيم الحدود بين دول آسيا الوسطى حسب ما تقتضيه الضرورات الحتمية العسكرية وخاصة منظومة الدفاع السوفياتية عن الحدود الجنوبية وذلك دون مراعاة التكوينات الاجتماعية لسكان البلاد وتجانسها. خلال الحرب الباردة لم يشكل هذا الموضوع أية مشكلة, و لكن بعد سقوط الإتحاد السوفياتي و تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية معترف بها , بدأت المشاكل الديموغرافية و الحدودية تظهر إلى العيان لتتحول بفعل العوامل الخارجية إلى توترات أمنية و عوامل عدم استقرار أمام الدول الناشئة . كما حولت الحدود التي أورثها السوفيات لدول آسيا الوسطى المنطقة إلى مرتع للحركات الإنفصالية و ذلك بسبب عدم تجانس التكوينات الاجتماعية التي أفرزتها الحدود." فهناك على سبيل المثال أكثر من مليون طاجيكي يقيمون في أفغانستان، و مليون أوزبكي يعيشون على الجانب الآخر في طاجيكستان . كما أن لدى تركمنستان مشكلات حدودية مع أوزبكستان حيث دخلت العاصمة التركمانية القديمة خوارزم في محاذاة الحدود الأوزبكية"[1].

خامساً : مرتكزات الإستراتيجية الروسية الجديدة

"على الرغم من أن الدول الكبرى لا تغير استراتيجياتها بسهولة، فهذه الاستراتيجيات لا تصنع بالإلهام والنزوات . ولا تتغير بتغيير حكم أو بسقوط رئيس أو حزب أو ملك أو نظام

[1] مدحت أيوب ، **بؤر التوتر الإقليمي في آسيا : الأسباب و الحلول** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم 167 , بيروت ، 2007 ، ص 131 .

"1. لذلك فقد شكل انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عاملاً حاسماً في إعادة قراءة دور الدول خاصةً عند استقراء المستقبل وإعادة صياغة استراتيجياتها لكي تتلاءم مع المستجدات والتطورات التي طرأت على النظام العالمي الجديد. فعلى الرغم من أن الميزان الإستراتيجي السابق في آسيا الوسطى قد انتزع من المنظومة الجيوسياسية لآسيا الوسطى أحد أهم أجزائها المكونة المتمثلة بالنفوذ السوفياتي الإستراتيجي. إلا أن روسيا ظلت تعتبر هذه المنطقة المجال الحيوي الطبيعي الذي تمارس فيه نفوذها بأوجه أخرى. فشروط اللعبة تغيرت بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة بحيث لا يمكن معرفتها، إذ لم يعد باستطاعة الروس لعب ورقة الخطر الرأسمالي العابر للحدود أو المجابهة الأمريكية–السوفياتية و كافة الشعارات التي خيضت تحت لوائها الحرب الباردة . بالتالي بات على الروس اليوم التعامل في آسيا الوسطى مع واقع استراتيجي و جيوسياسي جديد و خوض لعبة النفوذ وفق قواعد و معطيات جديدة تمكنها من الثبات " فقد زال الإتحاد السوفياتي عن الوجود باعتباره دولة عظمى تتزعم مجموعة كاملة من الدول التي تتضافر بإرادة موسكو و جبروتها العسكري و أيديولوجيتها التبشيرية"2 . ما يعزز هذا التوجه حقيقة أن جمهوريات آسيا الوسطى والتي أصبحت دولاً مستقلة تتحول بسرعة إلى مشارك في الأحداث السياسية للمنطقة بصفتها دول متأثرة جيوسياسياً وبدرجة أقل مؤثرة. كل هذه الأمور تعني أن منطقة آسيا الوسطى شهدت في أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي اختلالا هائلاً للميزان الإستراتيجي لصالح الولايات المتحدة.

لذلك فالسؤال المطروح اليوم و الذي تأخر الروس كثيراً في الإجابة عنه :

ما هي العوامل التي يجب أن تبنى عليها السياسة الروسية الجديدة في آسيا الوسطى؟ هل يجب البدء من جديد وشطب السياسة السوفياتية القديمة باعتبارها ظاهرة تاريخية شاذة أثبتت فشلها. أم على الإستراتيجيين الروس الإعتراف أن السياسة السوفياتية السابقة و إن أثبتت عدم فعالية في مناطق كثيرة ولكنها في آسيا الوسطى كانت ناجحة إلى حد كبير ما

---

[1] هنري كيسينجر ، **النظام العالمي : تأملات حول طلائع الأمم و مسار التاريخ** ، ترجمة فاضل جكتر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2015 ص 351 .

[2] أليكسي فاسلييف,**روسيا في الشرقين الأدنى و الأوسط من الرسولية إلى البرغماتية** ,ترجمة المركز العربي للصحافة و النشر موسكو,مكتبة مدبولي,القاهرة,2003, ص 505.

يحتم اتباع سياسة جديدة تكون مشابهة لها مع مراعاة المتغيرات الدولية و الإقليمية الجديدة و ما أفرزتها من متغيرات جيوبوليتيكية و جيوسياسية في المنطقة.

السؤال الجوهري الثاني الذي يتحتم على الروس الإجابة عليه هو التالي:

هل يجب أن تتعامل روسيا مع دول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً انطلاقاً من كونها أمبراطورية أوراسية لا تزال تحتفظ بنفس القوة أم باعتبارها أصبحت في أعقاب الحرب الباردة دولة لا تزال حائرة بين المصير العالمي أو القاري والإقليمي؟

أبرزت هذه الأسئلة الإشكالية أو بمعنى آخر المعضلة التي وقعت فيها السياسة الروسية في آسيا الوسطى و خاصة في عهد الرئيس **يلتسن** , فمؤسسة الخارجية الروسية آنذاك، والتي كانت غالبيتها وقتها تتكون من مسؤولين سوفيات سابقين كانوا لا يزالون يملكون النظرة الشوفينية تجاه آسيا الوسطى و هم لا يزالون يملكون رغبة راسخة و عميقة بالحصول على نفوذ كبير في آسيا الوسطى لأنه إذا تمكنت موسكو من إخضاع دولها الحديثة الإستقلال فإنها سوف تسلك بشكل أوتوماتي طريق التحول مجدداً إلى دولة أمبراطورية قوية تمتد على أوروبا و آسيا و أما بحال فشلها فهي سوف تواجه عواقب وخيمة أهمها تحول آسيا الوسطى إلى محور جيوبوليتيكي على حدودها الجنوبية بهدف خنقها أوراسياً من قبل القوى المناوئة للمشروع الروسي الجديد . من هنا و بعد تقييم التولات الإستراتيجية و رصد المسار التصاعدي لعملية استعادة روسيا لمصادر قوتها الأوراسية، يمكننا تقسيم الإستراتيجية الروسية تجاه آسيا الوسطى بعد نهاية الحرب الباردة و حتى يومنا هذا إلى مرحلتين:

أ- التعافي :

لا يمكن لأحد إنكار أن روسيا بفضل طاقاتها السكانية والثقافية والإقتصادية والعسكرية محكوم عليها بأن تكون دولة عظمى فهي بالرغم من الأثقال التاريخية الضخمة التي ورثتها من الحقبة السوفياتية و لكنها ورثت أيضاً الكثير من عوامل قوته. لذلك فالعلاقات الروسية-الأمريكية لا يمكنها أن تستمر على وتيرة واحدة، والندية في التعامل لا بد أن تعود سمة هذه العلاقات سواء كانت روسيا رأسمالية أو شيوعية إن لم يكن لهذه الندية أن

تتحقق على المدى التاريخي القريب , فمن المؤكد على المدى البعيد و يمكن هذا البعد أن يقاس بالسنوات أو بالعقود لسبب بسيط و هو أن وتيرة و ظروف سلوك روسيا هذا الطريق لا تحددها روسيا فقط . لكن من أجل الوصول إلى هذه المرحلة كان أمام الروس طريق شاق من المشاكل الداخلية أجبرها على تقليص إنخراطها في القضايا العالمية بما في ذلك قضايا آسيا الوسطى و آسيا الغربية . ولكن بالرغم من ذلك فالروس أدركوا خطورة فقدان نفوذهم في آسيا الوسطى نظرا لقرب المنطقة من حدودهم الجنوبية. لذلك وعلى الرغم من أهدافهم المتواضعة على صعيد السياسة الخارجية آنذاك، إلا أنهم أولوا اهتماماً كبيراً بالتمسك برأسمال خبرة التعاون والصلات مع دول آسيا الوسطى من أجل التمسك أو الحفاظ على رصيد للمستقبل حيث سيصبح نشر النفوذ الروسي الهدف الأساسي للسياسة الروسية في عهد الرئيس بوتين. فقد "عمل الرئيس فلاديمير بوتين على إعادة أمجاد الأمبراطورية الروسية من جديد مستخدماً استراتيجيات براغماتية قائمةعلى ثوابت أهمها عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية والنهوض بالإقتصاد القائم بالدرجة الأولى على الإحتياط الضخم من مادة الغاز والسعي بخطوات مدروسة إلى عالم متعدد الأقطاب و تكوين تحالفات إقليمية و دولية ذات طابع أمني"[1] . أجرى الروس من أجل تحقيق هذه الأهداف مراجعة سيكولوجية عميقة لسياستهم الجديدة تجاه منطقة آسيا الوسطى. هذه المراجعة لم تكن بالأمر اليسير والسريع فهي تطلبت تكييفاً صعباً ومعذباً للنخب الروسية العسكرية والثقافية والشعبية التي عاصرت العالم ذي القطبين حيث كانت تشعر فيه براحة كافية و التي لم تتقبل بداية ارتضاء روسيا الحلول الوسطى التي تتماشى مع المقتضيات التي فرضتها الحالة الدولية و تواضع أهدافها الإستراتيجية التي انحدرت من نشر الولاء الروسي إسوة بالعهد السوفياتي إلى جعل دول آسيا الوسطى دول محايدة , ربما لن تكون موالية لروسيا و لكنها في المقابل لا يجب إطلاقاً أن تكون موالية للغرب و للولايات المتحدة بالأخص.

[1] جورج الخوري ، **السياسة الخارجية الجديدة لروسيا و تأثيرها على دول الشرق الأوسط و لبنان** ،مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد150 ,بيروت ، 2018 ، ص 5-6 .

اندرجت هذه السياسة الجديدة تحت خانة فن الممكن لتحصيل الحد الأدنى استراتيجياً لكون القرب الجغرافي من روسيا يحتم ألا تشكل آسيا الوسطى القريبة من الجنوب مصدراً لأي خطر عسكري حتى لو كان محتملاً. فالحكومات المتعاقبة في موسكو و حتى في عهد الرئيس يلتسن1 لم تقبل وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة و خاصة أية قوات قادرة على توجيه ضربة عسكرية إستباقية للأراضي الروسية.

لذلك و تماشيا مع الإستراتيجية الروسية الجديدة، تحولت العلاقات الروسية مع دول آسيا الوسطى إلى علاقات ثنائية تعتمد بشكل رئيسي على الاقتصاد حيث ساد الإعتقاد بأن الروس سوف يعوضون في هذا المجال ما خسروه في السياسة، و أن هذا التأثير الجيوسياسي الناشئ من الإعتبارات الاقتصادية لا بد أن يزداد حجماً كلما تعافت موسكو و تغلبت على أزماتها الداخلية خاصة أن القرب الجغرافي سيؤسس حتماً أرضية صلبة لتكامل إقتصادي بين الطرفين ويشكل جسراً طبيعياً للنفوذ الروسي إلى داخل دول آسيا الوسطى التي لا زالت تواجه مهمة العثور على مكانتها الإقليمية.

تحقيقاً لهذه الغاية نزعت روسيا الطابع الأيديولوجي عن علاقاتها مع دول المنطقة و تم الإعتماد على سياسة الفرص المتاحة و المصالح المشتركة بدلاً من الأفكار التبشيرية و الموديلات الشبيهة بالنموذج الستاليني. وتحقيقاً لهذه السياسة عملت روسيا على استغلال كل الفرص الاقتصادية المتاحة فصدرت الآلات و المعدات التكنولوجية و استثمرت في بناء مشاريع الري و الإستثمار في قطاع التعدين و الصلب والنفط والغاز. كما استغل الروس حاجة جيوش دول آسيا الوسطى لقطع الغيار والصيانة كون معظم هذه الدول لا تزال تستعمل السلاح السوفياتي. كما ساهم الاقتصاد الروسي في إعادة تشغيل وصيانة المؤسسات التي شيدت في هذه الدول في الحقبة السوفياتية. وتحول تصدير الأسلحة الروسية إلى جزء مهم للتعاون مع دول المنطقة حيث لبى الروس الحاجات الدفاعية المشروعة لدول آسيا الوسطى من أجل إغلاق الطريق أمام الولايات المتحدة للدخول إلى المنطقة من هذه البوابة .

ب- مرحلة إستعادة النفوذ :

لم تكن روسيا لتقبل تحجيم دورها في آسيا الوسطى إلا بعد تأكدها من مراعاة مبادئ معينة من قبل الغرب. حيث اعتقد الروس أن هذه السياسة الروسية التي اعتبرت وقتها بمثابة الخدمة الغير المباشرة المقدمة لواشنطن سوف تكافأ بشكل من الأشكال. ولكن هؤلاء نفسهم كانوا يعرفون في قرارة أنفسهم أن الولايات المتحدة حالها كحال كل القوى العظمى لا تحترم عند نسج استراتيجياتها الخارجية سوى عوامل القوة والنفوذ. لذلك فهذه التنازلات الروسية اعتبرتها واشنطن حقوقاً مكتسبة نتيجة النظام الأحادي القطبي الذي تتزعمه، وبالتالي فهي غير مستعدة للتنازل.

لذلك ومنذ أن تخطت روسيا مرحلتها الإنتقالية التي أعقبت سقوط الإتحاد السوفياتي، بدأت العمل على استعادة مظاهر قوتها في مجالها الأوراسي و خاصة في المناطق التي تشكل المجال الحيوي اللازم لها لإعادة تحولها إلى قوة عالمية تنافس الولايات المتحدة معتمدة في مشروعها الجديد من أجل استعادة نفوذها في آسيا الوسطى معتمدة على عدة نقاط قوة اقتصادية و ديموغرافية و سياسية. فدور الشريك الأصغر للولايات المتحدة في المنطة لا يليق بروسيا ولا يرضي طموحات الساسة الروس و لن يكافئه أحد.

تكرست هذه السياسة مع وصول الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى رئاسة جمهورية روسيا الإتحادية حيث جلب معه سياسة أوراسية طموحة شملت كافة مناطق النفوذ السوفياتي سابقاً ومنها آسيا الوسطى فعملت السياسة الروسية الجديدة على بناء روابط سياسية واقتصادية مع دولها "[1] .

تبنى الرئيس بوتين في آسيا الوسطى استراتيجية تحرك مستقرة بعد تخلصه من حالة الحراك غير المستقر التي أعقبت سقوط الإتحاد السوفياتي ما ساهم في استعادة روسيا تدريجياً لعافيتها الجيوبوليتيكية، الأمر الذي انعكس بالطبع على دول المجال الأوراسي الذي كان يشكل الإتحاد السوفياتي سابقاً.

---

[1] وسيم قلعجية, **روسيا الأوراسية : زمن الرئيس فلاديمير بوتين** , الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الثانية ، بيروت ،2016، ص 103 .

تترجمت هذه السياسة على أرض بتعاظم الطموح الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى الذي ازداد كلما ازدادت قوة روسيا التي احتفظت في كافة المراحل بأوراق ونقاط مؤثرة ترجح كفتها وتعزز من نفوذها.

سادساً : مرتكزات القوة الروسية

أ- القوة الإقتصادية:

على الصعيد الاقتصادي، استغل الروس التعافي النسبي للإقتصاد الروسي في مطلع الألفية الجديدة نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط و الغاز لاستعمال هذه الفوائض المالية لدعم نشاط قطاع الأعمال الروسي في بلدان آسيا الوسطى، و بالتالي تكون روسيا قد عوضت بالإقتصاد ما فقدته بالسياسة. ظهرت النتائج الإيجابية لهذه الإستراتيجية التي دمجت ما بين الاقتصاد و السياسة سريعاً، فقد نجحت روسيا في جمع كل من **كازاخستان وبيلاروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان** في منظمة (الفضاء اليورو- آسيوي الموحد) عام 2000، بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول المشاركة بهدف تأسيس اتحاد جمركي فيما بينها[1]. ، "و عمل بالمقابل الإقتصاديون الروس على ربط الأنظمة البنكية لدول آسيا الوسطى بالبنك المركزي الروسي من خلال إقامة بنوك مشتركة باستثمارات عديدة مع هذه الدول، بهدف الترويج لفكرة اعتماد الروبل الروسي كعملة حفظ الاحتياطات المالية في المنطقة، و فتح الطريق أمام شركات البترول الروسية للولج إلى أسواق آسيا الوسطى و الحصول على امتيازات واسعة في مشاريع التنقيب عن البترول"[2]. كما عملت روسيا على بناء شبكات مشتركة من الخطوط التي تنقل البترول عبر أراضيها حيث أبرمت

---

[1] إن الاتحاد الجمركي الذي قام على أساس هذه المنظمة عام 2006 لم يضم سوى جمهوريات ثلاث هي روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، فالنخبة في أوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان تلتزم الحذر فيما يخص المشروع التكاملي الذي تتزعمه روسيا، وذلك خوفا من التفريط بجزء من السيادة الوطنية والوقوع تحت تأثير روسيا . مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر : طه عبد الواحد، **خطوات روسية استباقية للحفاظ على النفوذ في آسيا الوسطى**، جريدة النور ، 11 فبراير 2009، ص 12 .

[2] طارق الطائي ، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة** ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، 2012 ، ص 113 .

اتفاقا مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي مواز لبحر قزوين لنقل غاز تركمانستان إلي الأسواق الغربية والأوروبية على وجه الخصوص.

ب- منظمة العمل الجماعي

على الصعيد الأمني عمل الروس على بناء عقدا أمنيا أطلقوا عليه إسم "منظمة الأمن الجماعي" يشمل بلدان آسيا الوسطى بالإضافة إلى كل من أرمينيا وبيلاروسيا. كان الهدف المعلن لهذه المنظمة هو التشاور السياسي بين الأعضاء من أجل الوصول إلى حد معين من التنسيق بين المؤسسات الأمنية و الدفاعية للدول الأعضاء من أجل تحقيق نوع من التضامن الديبلوماسي الذي يؤمن من وجهة النظر الروسية حماية للمنطقة من التحديات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها كخطر الجماعات الإرهابية التي بدأت بالظهور في بعض دول آسيا الوسطى و خطر نشوب حروب و صراعات على السلطة في بعض هذه الدول .كل هذه الأسباب و الدوافع الروسية المعلنة لإنشاء هذه المنظمة تبدو مقصرة عن فهم الأسباب الروسية الحقيقية الكامنة وراء إنشاء هذه المنظمة .فالروس اعتبروا إنشاء هذه المنظمة هو ورقة ضغط على الدول الأعضاء لزيادة نفوذها السياسي و العسكري لمواجهة ما اسمته روسيا بالمحاولات الأمريكية للحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة. تعززت المخاوف الروسية من الخطر الأمريكي فالروس قرروا خوض الحرب ضد جورجيا عندما قررت تبليسي الدخول إلى حلف شمال الأطلسي. كما " أنه بسبب الحرب على الإرهاب، أدركت روسيا أن أوباما يريد تقوية وجود الولايات المتحدة في أفغانستان لتتحول إلى منصة عمل باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وصولًا إلى حوض قزوين عبرها، ومن أجل السيطرة على الكميات الكبيرة من النفط والغاز في تلك المناطق، لذا بادرت روسيا باتخاذ خطوات من شأنها تقوية مواقعها في آسيا الوسطى، من خلال ربط جمهوريات تلك المنطقة باتفاقيات والتزامات تصب في خدمة مصالح روسيا ومصالح هذه الجمهوريات في آن واحد "[1]. و بالتالي فالأهداف الإستراتيجية للروس في المرحلة الصعود المهول للقوة الأمريكية في آسيا الوسطى كانت منطقية و عقلانية فهية مدركة عدم قدرتها على المواجهة و لكنها كانت تهدف إلى منع هذه الدول من دخول حلف الناتو أو استضافة قواعد عسكرية أمريكية

[1] طه عبد الواحد، **خطوات روسية استباقية للحفاظ على النفوذ في آسيا الوسطى**، جريدة النور ، 11 شباط 2009 .

جديدة .و لتحقيق هذه الأهداف حاول الروس أن يكونوا السباقين للحصول على إمتيازات عسكرية في دول آسيا الوسطى . وقد وقعت روسيا مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة كانت الجوية في بشكيك عاصمة قيرغيزستان و التي تعتبر اليوم أكبر قاعدة جوية في المنطقة، حيث عززتها موسكو بقوات عسكرية برية وجوية روسية مكثفة و لا سيما في طاجيكستان التي يوجد فيها عدد كبير من القوات الروسية بمواجهة قوات الناتو في أفغانستان. كما عمد الروس عبر إتفاقيات ثنائية إلى إنشاء حاميات عسكرية روسية في كازاخستان وطاجيكستان لأهداف دفاعية حيث يؤكد الروس أن القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز هدفها تأمين والدفاع عن الحدود الجنوبية لروسيا وجيرانها . لم تكتف روسيا بالوجود العسكري بل قامت بربط أنظمة الحكم في بلدان آسيا الوسطى بسلسلة من الترتيبات الأمنية التي تعزز حضور موسكو و هيمنتها على أنماط التفاعل الإقليمي، "وأبرز هذه الترتيبات الأمنية التي اتخذتها دول آسيا الوسطى مع روسيا هي الدخول في منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة جوام، وبرنامج الناتو الشراكة من أجل السلام، ومبادرة التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا "[1]. وستظل جيوش دول آسيا الوسطى الضعيفة في حاجة ملحة للدعم الروسي العسكري بالنظر لاعتمادها على الترسانة الروسية في الإمداد بقطع الغيار والمساعدات الخدمية الأخرى. "ضمن هذا السياق , أتت زيارة الرئيس بوتين إلى طاجيكستان في تشرين الأول 2012 حيث إجرى محادثات مع نظيره الطاجيكي إمام علي رحمان حيث تم توقيع إتفاقية يتم بموجبها تمديد فترة وجود القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي الطاجيكية لمدة 30 عاماً"[2]. استكمل بوتين هذه السياسة فقام عام 2013 بزيارة قيرغيزستان حيث تم الاتفاق على توسيع الوجود الروسي مقابل إلغاء الديون القيرغيزية لروسيا.

ج- العامل الثقافي :

على الرغم من تمسك سكان آسيا الوسطى باللغات الوطنية بعد الاستقلال، فضلا عن انتشار اللغة الإنجليزية فيها، إلا أن اللغة الروسية لا تزال اللغة الثانية بين النخب في دول

[1] حسام سويلم، **القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**، السياسة الدولية ، إبريل 2006.
[2] حسام سويلم، **الصناعات العسكرية الروسية في إطار عقيدتها التالية** ، الأهرام ، القاهرة ، 2016، ص 73 .

جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، "ولا تزال القنوات الروسية متاحة عبر الأقمار الصناعية وتتمتع الأعمال الفنية التليفزيونية والسينمائية الروسية بشعبية عالية، كما تسيطر الموسيقي الشعبية الروسية على البرامج الإذاعية في العديد من دول آسيا الوسطى"[1]. يعتبر هذا الأمر طبيعياً من الناحية الثقافية نظراً لعدد المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، "فهم يمثلون نسبة يُعتد بها من سكان هذه الدول مثل كازاخستان يمثلون 23,7% من السكان، وفي كل من قيرغيستان وتركمانستان يمثلون 12,5 %، وفي أوزباكستان يمثلون 5,5 % .

في مقابل هذه النقاط من القوة التي ترجح النفوذ الروسي. هناك الكثير من التحديات التي تواجه المحاولات الروسية من أجل استعادة النفوذ في هذه المنطقة والتي سوف تشكل أهم وجوه و ملامح الصراع على النفوذ بين روسيا و الولايات المتحدة.

سابعاً ملامح الصراع على آسيا الوسطى

أ- جاذبية المشروع الأمريكي في آسيا الوسطى

إن التراجع المهول للقوة الروسية في آسيا الوسطى لم يكن وليدة لحظة تاريخية حصلت على غفلة من الجميع، بل كانت نتيجة التراكمات والمتغيرات الكثيرة التي رافقت نشوء وتطور نظام التحالفات الدولية في عالم ما بعد الحرب. فالولايات المتحدة تملك الكثير من الجغرافيا والقليل من التاريخ في آسيا الوسطى على عكس روسيا التي تملك الكثير من التاريخ والقليل من الجغرافيا. فالسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى كانت تتمتع بخفة في رواسب التاريخ وأثقاله لم يتمتع بها الروس، ما منحها وفرة مادية وقدرة أكبر على المناورة. فالذاكرة الوطنية لشعوب آسيا الوسطى شكلت عبئاً على السياسة الروسية لما تحمله من تخوف و ترقب بسبب نشاطها الاستعماري خلال الحقبة السابقة. لذلك يمكن القول أن تزايد النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى في بداياته, لم يكن نتيجة الإقتناع بالسياسات أو بالأهداف الأمريكية فقط، بل كانت نتيجة نفور بعض نخب المنطقة من السياسات الروسية السابقة خصوصاً أن القوة الأمريكية كانت أكثر قوة وأكثر جذباً من غيرها, فهي في بداية

[1] نورهان الشيخ ، **العولمة و الأمن في آسيا** ، : مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة، 2003، ص 163

العمر وعنفوان الشباب في حين كانت القوة الروسية تعيش مرحلة انتقالية تضاءلت فيها قدرتها على التأثير وتلاشت مقدرتها على التكيف.

إن التنافس بين الولايات المتحدة روسيا في آسيا الوسطى وإن كان تنافساً سياسياً في أساسه, إلاّ أنه كان تنافساً بين الرأسمالية الأمريكية الخبيرة من جهة، والروسية الطرية العود من جهة أخرى. لذلك من الطبيعي أن تكون الغلبة للأولى. فالرأسمالية الأمريكية تختلف عمّا عرفته آسيا الوسطى سابقاً، فهي جديدة لا تقبل إلا بالفضاء المفتوح، مقاتلة إلى حدّ العدوانية وتختلف عن السياسات الروسية ذات الطابع الأوتوقراطي.

لهذه الأسباب و بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة و انهيار الدعاية السوفياتية المعادية للأمركة، بدأت أساليب الحياة الأمريكية بما تحتويها من مبادئ إقتصادية و إجتماعية و أيديولوجية تغزو كل العالم و من ضمنه آسيا الوسطى و تستهوي الكثيرين من سكان هذه الدول التي وجدت نفسها فجأة في حل من التقييدات العقائدية السوفياتية التي تحكمت في كل نواحي حياتها لفترة من الزمن. نجحت الولايات المتحدة في تحويل هذا الواقع الجديد إلى منصة تمارس منها هيمنتها الغير المباشرة الحائزة على القبول الجماعي معتمدة في ذلك على مجموعة من المؤسسات العالمية و على حزمة من التحالفات و التفاهمات التي تسود العالم و المصممة لخلق هذا القبول الجماعي و تجميل النموذج الأمريكي من خلال إخفاء النواقص و السلبيات . فالولايات المتحدة أدركت ، و إن كانت على رأس النظام العالمي الجديد، أن طريقها المباشر للولوج إلى المجتمعات السوفياتية السابقة لا يزال غير معبد . فترسبات الدعاية و البروباغندا السوفياتية التي دأبت طوال القرن الماضي على شيطنة النموذج الأمريكي لا تزال عالقة في الأذهان . و الحذر الممزوج بالترقب و الذي يحكم دول آسيا الوسطى تجاه روسيا الجديدة يقابله حذر أكبر تجاه المشروع الأمريكي و ما يحمله من متغيرات إقتصادية واجتماعية. خاصة أن أنظمة الحكم في هذه الدول لا تزال على النمط السوفياتي. لذلك لجأت الولايات المتحدة إلى أساليب التأثير الغير المباشر معتمدة على شبكة من المنظمات العالمية المتخصصة ومن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي على سبيل المثال لا الحصر.

في الواقع ، إن هذه المؤسسات لم تجد صعوبة بالغة في الولوج إلى عمق المجتمعات النامية و منها دول آسيا الوسطى نظرا لجاذبية عمل هذه المؤسسات من جهة و لحاجة الدول النامية إلى تطوير إقتصادياتها من جهة أخرى . من خلال دراسة عمل هذه المنظمات يمكننا استنتاج أمرين مهمين. الأول هو أن الولايات المتحدة بمبادرات منها كانت وراء إنشاءها على التحديد مؤتمر **بريتون وودز** عام 1944. أما الأمر الثاني الملاحظ فهو قدرة الولايات المتحدة على التحكم في آلية عمل هذه المؤسسات بغض النظر عن تسلسلها الهرمي مستفيدة من تشابك العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لذلك يمكننا القول أن الولايات المتحدة نجحت في تحويل هذه المؤسسات إلى جزء لا يتجزأ من النظام الأمريكي "فحتى الرقعة السوفياتية السابقة صارت مخترقة من قبل مختلف الترتيبات الخاضعة للرعاية الأمريكية "[1] حيث تمارس لعبة النفوذ تبعاً للقواعد التي تقتضيها المصلحة الأمريكية أولاً وأخيراً. في الواقع أنشأت معظم هذه المؤسسات الدولية أثناء الحرب الباردة من أجل التصدي للمشروع السوفياتي من الناحية الاقتصادية وما يلي هذه الناحية من تبعات إقتصادية وأيديولوجية

ولكن بعد نهاية الحرب الباردة ساهمت هذه المؤسسات في نشر النموذج الأمريكي من خلال العمل على خلق نماذج مكررة داخل الدول النامية تحمل الكثير من ملامح النظام الأمريكي ما يفسح المجال أمام الولايات المتحدة من أجل زيادة قدرتها على التأثير الجيوسياسي على هذه الدول[2] .

ب- القواعد العسكرية في آسيا الوسطى

بنهاية الحرب الباردة أصبح المجال أمام الولايات المتحدة مفتوحاً للدخول إلى العمق الأوراسي بعد أن منعها الإتحاد السوفياتي سابقاً من ذلك لمدة 40 عاماً. ولكن سقوط

---

[1] زبغينيو بريجينسكي , **رقعة الشطرنج الكبرى : الأولية الأمريكية و متطلباتها الإستراتيجية** , ترجمة أمل الشرقي , دار الأهلية , الأردن , 2012، ص43 .

[2] للمزيد من التفاصيل حول دور المنظمات الدولية و خاصة الاقتصادية منها في خدمة السياسات الأمريكية أنظر :
Creating liberal order : The origins and persistence ot the Postwar Western Settlment , Philadelphia,NOVEMBER 1995 .

الإتحاد السوفياتي أوقع هذه المنطقة في الفراغ . هذا الفراغ الذي حرك قوى إقليمية و دولية للدخول إلى هذه المنطقة المغلقة ." و لم يكن أمام دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة إلا الترحيب بالقادمين الجدد ما داموا سيفكون عنها جسمها المزدوج : السياسي لروسيا و الجغرافي للطبيعة بوصفها دولاً مغلقة إذ تفقد حوالي 15% من عوائد صادراتها مقابل نفقات النقل "[1]. وجدت الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى المكان المثالي لتطبيق استراتيجيتها الجديدة المتمثلة بتطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية من الناحية العسكرية والاقتصادية. فما كان حلماً محرماً في السابق أصبح اليوم قريب المنال فقد صعدت فكرة إنشاء وجود عسكري أمريكي ملموس داخل دول آسيا الوسطى إلى أعلى سلم أولويات الإستراتيجية الأمريكية. و قد تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق هذا الهدف عبر ثلاثة خطوات متدرجة:

(1)- فتح باب التفاوض مع دول المنطقة لإقناعها بتأجير بعض أراضيها و تحويلها إلى قواعد عسكرية للناتو و من ورائه الولايات المتحدة، وهذا ما نجحت فيه الولايات المتحدة و خاصة في أوزبكستان و قيرغيزستان التي منحت أمريكا حق إنشاء قاعدة عسكرية مقابل 150 مليون دولار . أما تركمنستان فكانت الأكثر إنحيازاً إلى الطروحات الأمريكية من خلال سماحها بإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة على أراضيها[2] و انسحابها من منظمة الكومنولث الروسي عام 2005.

(2)- دعم التمركز العسكري لقواتها و قوات الناتو في القواعد العسكرية المنشأة في اسيا الوسطى ما يشكل عامل ضغط و ترهيب على هذه الدول و جعل هذه القواعد محطات إنطلاق لفرض السيطرة الإستراتيجية على كامل المنطقة.

(3)- إستغلال مفهوم الإرهاب التي تعزز بعد أحداث 11 أيلول 2001 للتعزيز الوجود العسكري الأمريكي بحجة المساعدات المشتركة و دعوى التصدي للأخطار الإرهابية

---

[1] إبراهيم عرفات، **الأمن في المناطق الرخوة :حالة آسيا الوسطى** ، جامعة القاهرة مركز الدراسات الأسيوية ، القاهرة،2004،ص 125 .

[2] في آب 2005 و بعد ما طلبت أوزبكستان رسمياً سحب القوات الأمريكية من أراضيها . أعلنت تركمنستان موافقتها على إستضافة هذه القوات حيث أنشأت **قاعدة ماري 2** لهذا الغرض . للمزيد حول هذه الموضوع أنظر :
حميد السعدون ، **الدور الدولي الجديد لروسيا** ، مجلة دراسات دولية ، العدد 42 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 15-16 .

المحدقة بالمنطقة حيث سعت أمريكا إلى إستنساخ التجربة الجورجية التي تتواجد فيها قوات الناتو بحجة الحفاظ على السلام و التي ساهمت في الكثير من المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها هذه الجمهورية بدءاً بالقطيعة النهائية مع الروس وصولاً إلى الترحيب بنشر الدرع الصاروخية على أراضيها.

ساهمت هذه الخطوات في تمكين أمريكا من تحقيق أهدافها الإستراتيجية خاصة بعد نجاحها في تحقيق وجود عسكري فعلي على مقربة من العمق الروسي ما يهدد الأمن القومي لروسيا الإتحادية خاصة أن هذا الوجود يسمح لها ب:

- تهديد الحدود الجنوبية لروسيا
- الإقتراب أكثر من الصين ما يعطيها الأفضلية في أي صراع مرتقب بين الطرفين .
- الضغط على إيران من خلال التواجد على مقربة من حدودها الشمالية و الشرقية.
- إمكانية تعزيز نفوذها في أفغانستان وتأمين ظهر قوات الناتو فيها
- احتواء مناطق التسلح النووي في شبه القارة الهندية عبر إقامة تعاون إقليمي مع هذه الدول.

ثامناً : مستقبل المنطقة في ظل التنافس الأمريكي–الروسي

يمكن القول أن السيطرة على منطقة آسيا الوسطى شكلت أحد أهم القضايا الشائكة التي تحكم تطور العلاقات الأمريكية– الروسية. ولكن هذه الأهمية إزدادت بإضطراد بعد الدخول الأمريكي إلى أفغانستان والذي غير قواعد اللعبة في أوراسيا ككل. فالوجود الأمريكي لم يعد مقتصرا على الجانب الديبلوماسي أو الاقتصادي بل أصبح معززاً بوجود عسكري ضخم شكل شوكة في خاصرة الروس الرخوة وسداً منيعاً في وجه الحلم الروسي ، القديم الجديد ، بالولوج إلى المياه الدافئة ، بالإضافة إلى كونه عثرة من ناحية الإستراتيجية العسكرية أمام الحلف الثلاثي المشكل بوجه أمريكا في أوراسيا و المشكل من روسيا و الصين و إيران.

من أجل التصدي للنفوذ الأمريكي المستجد عمل الروس على تقوية العلاقات مع القادة المحليين من خلال إرسال وفود عالية المستوى قدمت الوعود بمختلف أشكال المساعدات و الدعم . و في موازاة ذلك دخل الروس سباقاً مع أمريكا من أجل تقوية موقعها العسكري

رغبة منها في تأمين شبه منطقة عازلة لحدودها الجنوبية فأنشأت قيادة مشتركة تابعة لوزارة الدفاع في منطقة كاسبيك في إقليم داغستان المشاطئ للبحر و عززتها بمدفعية ذاتية الحركة و قوات خاصة على درجة عالية من الكفاءة و كما عملت الحكومات الروسية منذ تولي بوتين الحكم على تخصيص جزء هام من الموازنات العسكرية من أجل زيادة تطوير السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين و عملت على نشر صواريخ أس 300 في أرمينيا من أجل تعزيز ما أسمته القيادة الجوية للدفاع الإقليمي عن بحر قزوين .

ردت الولايات المتحدة على الإجراءات العسكرية الروسية بأخرى أكثر حزماً فعمل على تكثيف وجودها العسكري في المناطق المحيطة ببحر قزوين " إذ أقامت بعد عام 2001 خمس قواعد عسكرية في قيرغيزستان و طاجيكستان و تركمنستان"[1] و شددت ضغطها العسكري باستعمال الورقة الأذربيجانية عبر تركيا حيث عبرت أذربيجان بإيعاز تركي عن موافقتها على نشر قوات أمريكية على أراضيها .

اعتبر الروس النفوذ الأمريكي المستجد محاولة لفرض حصار عليها من الناحية الجنوبية بعد استكمال حصارها غرباً و ذلك لإعتقادهم أن التدخل الأمريكي العلني شكل حسب رأيهم بداية لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية التي اتخذت طابع الهجوم , والتي من شأنها قلب معادلات القوة الدولية في أوراسيا بصورة جديدة لصالحهم .فالوجود الأمريكي في هذه المنطقة كان عملية هجومية باتجاه هدف تاريخي وهو الرغبة في تعزيز النفوذ والقوة في اتجاه الجنوب الروسي و الهدف من هذا الأمر فرض توازنات جديدة في المنطقة للضغط على بوتين من أجل الإعتراف بالمصالح الأمريكية الحيوية.و هذا ما لايمكن للروس قبوله لأنه لا يمكن أن يكون نهاية النهاية و إنما لا بد أن يكون بداية البداية لنشر النفوذ الأمريكي في كافة أوراسيا " ما دعا الجنرالات الروس إلى الإعلان بأن التهديد الإستراتيجي الأكبر في أوراسيا لا يأتي من جانب الصين أو الإسلاميين و لكن من إحتمال وجود عاصفة صحراء جديدة تبدأ من شواطئ بحر قزوين وتنتهي على الحدود الجنوبية لروسيا"[2]

---

[1] عاطف عبد الحميد ، **أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196 , مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،2006،ص 78 .

[2] فوزي درويش , **التنافس حول بحر قزوين** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 143 , مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ،2001،ص 255 .